خاطرة نسائية

aroob_a@yahoo.com
عروب السيد يوسف الرفاعي

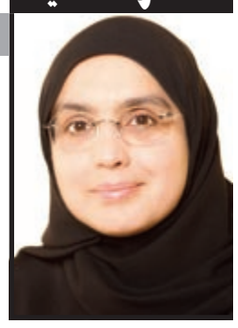

حملة الكابتن «سمير سعيد» لترشيد قيادة السيارات

تشير إحصائيات المرور في الكويت الى ان أربعة أشخاص يقتلون كل 3 أيام بسبب السيارات، ويكون المتوفى إما مدهوسا بسيارة أو راكبا فيها، مما يجعل قضية المرور من القضايا الأجدر بالرعاية كما أراها في الكويت. ولعل وفاة مجموعة من الشخصيات المحبوبة في تلك الحوادث، آخرهم الكابتن الرياضي سمير سعيد، تسلط مزيدا من الضوء على حوادث المرور، وهذا شأن الشخصيات العامة، يخدمون المجتمع في حياتهم وكذلك حال وفاتهم.

أقترح في مقالي هذا حملة لترشيد قيادة السيارات تحمل اسم المرحوم سمير سعيد، لما لاحظناه من توافق شرائح المجتمع المختلفة عليه منذ حادث الدهس الذي تعرض له، والتأبين الواسع الذي حظي به بعد وفاته بصفته شخصية دمثة رياضية واقتصادية واجتماعية. وهذه مجموعة نقاط أتمنى ان تتكون منها الحملة لعلها تكون ناجعة في التخفيف من تلك الحوادث، وأتمنى أن تطبق الحملة بجهود مشتركة بين القطاعات الثلاثة الحكومي والأهلي والخاص، لإعطائها مزيدا من الزخم والتأثير.

أول خطوة في الحملة ان يظهر وزير الداخلية او الوكيل في وسائل الإعلام ليعلن مرحلة جديدة حازمة في تطبيق قوانين المرور، ويؤكد أن الواسطة لن تنفع للتعامل مع أي حالة، وان الحزم دون ظلم او تعد هو الذي سيسود قضايا المرور. واقترح ان يحدد الوزير او الوكيل ثلاثة أشهر يطلق خلالها حملة للتوعية المرورية وإعادة تخطيط الشوارع وتركيب اللوحات الإعلانية الواضحة قبل تطبيق القانون.

الخطوة الثانية تكون بالحملة المرورية التوعوية المكثفة خلال الأشهر الثلاثة، وتشمل مدارس الثانوي بناتا وأولادا، والجامعات ومختلف أماكن التجمع، وبأكثر من لغة، كما تتم حملة توعية خاصة لسواق شركات المواصلات الذين يقودون حافلات الموت كما أراها أحيانا وذلك في مواقع شركاتهم، وسواق التاكسي والوانيتات المتهورين، وأماكن تجمع سواق الشاحنات وسيارات النقل.

الخطوة الثالثة تكون في خلق عقوبات جديدة، فالغرامة المالية توجع قلب الوالدين الموجع أصلا على أولادهم المتهورين، ولعل الحل بعقوبة يتحملها الأشخاص بمفردهم، مثل تنظيف الحدائق العامة، او الخدمة في تقديم أنشطة للسجناء، أو حتى تغسيل الموتى وتكفينهم كما فعل احد القضاة في الإمارات الشقيقة.

الخطوة الرابعة هي في الإعلان اليومي عما تم حصره من مخالفات، وما تم إنزاله من عقوبات، مع مقابلات شخصية ان أمكن تظهر ألم المتضررين وحزنهم لضياع أموالهم وأحبابهم. لدينا الكثيرون ممن لا يمانعون في الحديث عن كيف تغيرت حياتهم سلبا بسبب الحوادث واستهتار سواق المرور.

الخطوة الأخيرة بتطبيق القانون بجدية بعد انقضاء ثلاثة أشهر. نريد ان يرتدي الجميع أحزمة الأمان ويتوقفون عن إرسال المسجات أثناء القيادة ولا يتجاوزون السرعة القانونية ويتأكدون من سلامة المركبات قبل قيادتها ويعرفون قواعد المرور تماما.

ختاما، نعلم جميعا أن الموت بيد الله، لكننا نعلم جميعا كذلك ان الله قد أمر بالأخذ بالأسباب، فهل آن الأوان ان ندخل مرحلة حازمة في إدارة المرور في الكويت؟

تحت المجهر

alharmal@hotmail.com
twitter@al7armal
سعد فهد الحرمل

صححها يا بوحمود

لكل عهد مظلم نهاية، فمهما طال عهد الظلم فلا بد أن يأتي يوم ينبلج فيه نهار العدالة وينقشع ظلام الاستبداد والفساد، تلك هي سنة الله في الكون التي لن تتغير حتى تقوم الساعة.

شيء جميل حين ينتهي عهد الفساد ولكن الأجمل والأهم هو تصحيح الآثار السيئة التي جاءت كنتيجة لوجود تلك الفترة المظلمة، والقرارات الخاطئة التي أصدرت إبان غياب العدالة أو تقهقرها.

في مطار الملك عبدالعزيز بمدينة جدة التقيت الشيخ منير عرب الذي كان مقيما في الكويت لأكثر من 22 عاما بعد أن دخل إليها بشكل رسمي وقانوني لا لبس فيه وتزوج من أهلها وكان سببا في علاج عشرات الآلاف من المرضى من خلال الرقية الشرعية محتسبا الأجر عند الله سبحانه وتعالى وميسرا الأمور على مرضاه من الكويتيين الذين صاروا يتكبدون مصاريف السفر والسكن لزيارته في مدينة جدة، بعد أن كان الأمر لا يستغرق منهم سوى 20 دقيقة أو 30 على أبعد تقدير للوصول إليه. يقول الشيخ منير: إنني عوملت معاملة المجرمين وبغض النظر عن الكيدية في الأمر والدوافع من ورائه، إلا أن المعاملة لم تكن قانونية إطلاقا بل إنها حتى لم تكن إنسانية، حيث تم التعامل معي كما يتم التعامل مع أخطر المجرمين وحرمت من أبسط الحقوق التي يستحقها المجرم، وتم ترحيلي وإبعادي عن الكويت لمدة 99 عاما (ديناصور؟) كل ذلك دونما سبب أو ذنب اقترفته، ويا ليتهم بدلا من ذلك كله طلبوا مني المغادرة مباشرة وبشكل رسمي، فأنا حين دخلت البلاد كان ذلك بعلم قيادات وزارة الداخلية وموافقتهم ولم أدخل بطريقة غير مشروعة. ويستمر في حديثه قائلا: والله إني ما انفككت أدعو عليهم بكل صلاة حتى أراني الله بهم يوما ليستقيل الوزير وتتم إحالة عدد كبير من القيادات إلى النيابة.

بعد ان انتهى الشيخ منير من سرد وقائع ما تعرض له بالكويت علمت منه أن ذلك كله كان بالعهد البائد لوزارة الداخلية، ذلك العهد الذي عذب وقتل فيه المرحوم محمد الميموني وتم فيه اقتحام ديوان د.الحربش وكثر فيه عدد الوفيات بالجرعة الزائدة، وعليه فإننا نناشد وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود النظر في موضوع الشيخ منير عرب لتصحيح ما حدث سابقا ورفع الظلم الذي وقع عليه ليتمكن من زيارة إخوته وأهله في الكويت وتخفيفا عن المرضى من الكويتيين.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

الحكومة تريد أن تسجن.. الشعب!

للعملاق ابوبكر سالم اغنية شهيرة جدا اسمها «24 ساعة»، وهي من اولى الاغنيات التي قدمته للجمهور في الكويت بل والخليج العربي، وبعدها انطلق في سماء النجومية، ولم اتذكر هذه الاغنية التي احفظها عن ظهر قلب الا بعد رفض وزارة الداخلية لتقليص فترة الحبس الاحتياطي من اربعة ايام الى 24 ساعة كما يطالب اعضاء مجلس الامة، وبررت الحكومة رفضها للتقليص المقترح وعلى لسان وزير داخليتها بأن فترة الـ 24 ساعة ليست كافية للتحري عن الشخص الموقوف، وهو عذر لو تم تقديمه في ستينيات القرن الماضي لصدقناه وبلعناه وآمنا به، بل ولطالبنا ان تزيد المدة الى 8 ايام لا اربعة ايام، ففي الستينيات كانت وسائل الاتصال متواضعة والتدقيق والتبصيم والتحقق من الشخصية يستوجب ان يلف المتهم «كعب داير» على المخافر والاقسام قبل ان يتم التثبت مما اذا كان مطلوبا على ذمة قضايا ام لا، اما اليوم وبعد 50 عاما من صدور قانون الحبس الاحتياطي ذي الايام الاربعة، وبعد اختراع الفاكس في السبعينيات، والكمبيوتر في الثمانينيات، وغزو الانترنت في نهاية التسعينيات، وتمدد الشبكة العنكبوتية حتى وصلت الى جيوبنا عبر الهواتف الذكية التي نحملها، فلا اعتقد انه يمكن ان نبلع حكاية ان الـ 24 ساعة غير كافية للتحقق من هوية الشخص، فما نفع الملايين التي تصرفونها على برامج الكمبيوتر واجهزة التبصيم والدورات والشبكة الداخلية لوزارة الداخلية لأنه وباستخدام الرقم المدني لأي آدمي يعيش على هذه الارض يمكن ان تعرف حتى اسم خالته وفي اقل من ساعة، وليس 24 ساعة، اذن رفض وزارة الداخلية مردود عليه، الا اذا كان المسؤولون في الداخلية بل والحكومة بأكملها لا تعترف بالتكنولوجيا ولاتزال تعيش في زمن «بلاغ من الرياسة».

بعيدا عن الرد المنطقي الذي اوردته ونسفت به على ما اعتقد عذر الداخلية الواهن المهلهل، فالسبب الوحيد للرغبة الحكومية في ابقاء مدة الحبس الاحتياطي 4 ايام هو ان الحكومة تريد ان تحافظ على شيء من ذراع السلطة ضد كل من يخالفها الآن او مستقبلا، لا يوجد سبب آخر، لم اجد سببا منطقيا واحدا يمكن ان اجده مبررا منطقيا لرفض الحكومة لتقليص مدة الحبس الاحتياطي.

توضيح الواضح: هيبة القانون لا تتحقق الا في تطبيقه على الجميع دون استثناء، وليس عن طريق كرت انذار «حبس الايام الاربعة»، فما اعرفه ان من يقع تحت طائلة الحبس الاحتياطي هم المساكين و«الفقارى» ومن لا ظهر لهم، فلم ار او اشاهد او اسمع نافذا تم سجنه احتياطيا ولو ساعتين، فتلك الايام الاربعة مخصصة لأبناء الشعب فقط.

إشارة

منصور الهاجري

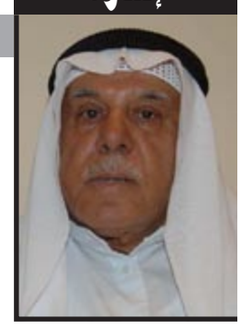

تطوير «الإعلام»

وزير الإعلام الشيخ محمد العبدالله يلتقي في نسبه مع وكيل الإعلام الشيخ سلمان الحمود عند الجد مبارك الصباح، وقد قرب العمل الاعلامي بين الشيخين محمد العبدالله وسلمان الحمود ليتعاونا في عمل واحد من اجل الوطن وخدمة مواطنيه وتقديم الخدمات الاعلامية للعالم الاسلامي والعربي والعالمي وإبراز ما تقوم به الكويت من جهود على المستويات المحلية والدولية.

فلدينا الكثير من الامل في الشيخين للعمل على إبراز الإعلام الكويتي بشكل متميز على مستوى العالم الخارجي وكذلك العمل على تطهير الوزارة من الخاملين والكسالى الذين يتواجدون في قطاعات الوزارة على جميع المستويات الإدارية والفنية كما حصل في الشهور السابقة بالاستغناء عن بعض المسؤولين، وتحويل المتجاوزين إلى جهات التحقيق.

كما نتمنى على الشيخين العمل على إبعاد المؤزمين عن العمل في الإذاعات بعد ان انتشر الحقد والحسد عند البعض، والتركيز على تعيين اصحاب الكفاءة لإدارة الإذاعات وتخصيص إذاعة واحدة لمسؤول واحد لكي يتمكن من إدارتها والانتباه لما يدور فيها.

وزارة الإعلام كانت بحاجة لرجل قوي وقدير لإدارة الوزارة مثل الشيخ محمد العبدالله، كما كانت بحاجة الى شخص نشيط مخلص مثل الوكيل الشيخ سلمان الحمود الرجل الطموح للرقي بالإعلام الكويتي ولا شك ان صناعة الاعلام وإدارة الوزارة والتخطيط للإعلام الراقي ستكون متاحة مع هذين الرجلين لما يتصفان به من خلق وتسامح وحسن معاملة مع الآخرين، ومعهما يستطيع المظلوم ان يأخذ حقوقه من الظالم اذا طرح ظلمه على احد الشيخين.

اليوم نلمس تغير وزارة الاعلام عن السابق، فقد أصبح التنظيم والرقي من سمات اروقة الوزارة، وهذا شيء مطلوب، وبموازاة ذلك اتمنى على وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله ووكيل الوزارة ان يفتحا ابوابهما للمتظلمين يوما واحدا في الاسبوع.

وان يعين في مكتب كل واحد منهما رجل مقتدر على إدارة المكتب واستقبال المراجعين بروح مرحة ونفس طيبة لا ان يهمل المراجع ويعطيه ظهره ويتركه ويخرج، فمدير المكتب يجب ان يكون ملما بنفسية المراجعين لا ان يعمل على تطفيشهم واغضابهم.

ونتطلع إلى تطوير البرامج وبدلا من ان يطلب من مقدم برنامج معين ايقافه يطلب منه تطويره كما فعل مسؤول اذاعة «هنا الكويت».

أملي كبير في الشيخين في قيادة وزارة الاعلام بالعمل على تطوير الاعلام الشامل اذاعة وتلفزيونا وعقد دورات كثيرة للإداريين والمسؤولين عن الإذاعات وهذا تجديد للمعلومة التي تتطور سنويا بل شهريا.

والشكر موصول لوزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله ولوكيل الاعلام الشيخ سلمان الحمود لعملهما الدؤوب المتواصل للنهوض بالإعلام الكويتي وإنصاف كل من ظلمه مسؤول بإعطاء الحق للمظلوم كما كان غير منقوص وأتمنى ألا يعطى الإشراف على الإذاعتين لمسؤول واحد، فهذا يضعف الانتاج البرامجي ويسبب الحساسية بين القائمين على الاعلام.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين.

همسة

مصيب نجم

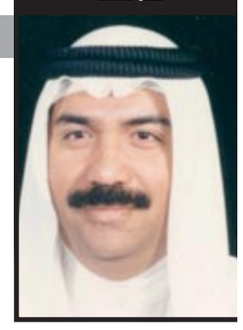

سبحانه مغير الأحوال

مازال الشعب الكويتي يشاهد المسرحيات التي يقوم بها بعض أعضاء مجلس الأمة منذ عدة أعوام، ولكن في هذا الفصل التشريعي تغيرت الأدوار، المعارضون سابقا اصبحوا مدافعين عن الحكومة، والموالون لها سابقا اصبحوا مستجوبين لها.

هل هذا ما كان يتطلع إليه الناخبون عند اختيارهم لمرشحيهم لعضوية مجلس الأمة؟ قد يكون البعض كان يريد هذا لغاية في انفسهم أو لأجنداتهم الخاصة بهم وبأحزابهم كي لا يقوم المجلس وأعضاؤه بالدور المنوط بهم حسب الدستور وهو التشريع ومراقبته والإشراف لتنفيذ المشاريع التي تقوم البلاد إلى التطور من جديد ومواكبة ركب التقدم التنموي والتعليمي والأمني والاجتماعي كمثيلاتها من الدول المجاورة والصديقة.

كل الناخبين اغرتهم الندوات والاطروحات التي قدمها المرشحون اثناء حملاتهم الانتخابية وهو المحافظة على المال العام والتنمية والاهتمام بالمواطن الكويتي وتلبية احتياجاته العامة من حيث تطوير المرافق الصحية والعلمية والمحافظة على امنه وامن افراد عائلته وتنمية الدولة والاهتمام بالإصلاح ومحاسبة المقصرين من وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها.

الآن وقد برزت الأغلبية التي تصبغ برامجها بالإصلاح والتنمية ومحاسبة سرقة المال العام والحفاظ عليه. أين هي من كل هذا؟!

لقد بدأوا باجتماعاتهم الخاصة دون الأقلية النيابية والذين لا يوافقونهم على أجنداتهم.

وبدأوا بوضع وطرح أفكارهم الخاصة أو أفكار من ينتمون اليهم من تكتل أو احزاب والتي لم تدرج على جداولهم الانتخابية الا للبعض من المقربين لديهم.

وأصبح المستجوبون في المسرحية الجديدة هم الأقلية النيابية الموالين سابقا للحكومة، والمدافعين عن الاستجوابات وأصبح البعض من الأغلبية النيابية هم المتحدثين ضد الاستجواب، الكل في وطننا الحبيب يعرف الدور السياسي الذي يقوم به الأخوة النواب وكيفية تغليب مصالحهم الشخصية والحزبية على مصلحة الوطن والمواطنين.

السؤال الى متى تستمر هذه المسرحيات تحت قبة عبدالله السالم؟ ومتى يتجه الاخوة النواب الى النظر في كيفية تخطي هذا التمثيل والنظر إلى مصلحة الوطن والمواطنين والوقوف إلى جانب وطنهم وأفراد الشعب الكويتي والمطالبة بتشريع القوانين التي تفيد تقدم الكويت وتعم الفائدة على المواطن والمقيم على أرض الكويت الحبيبة.

رفقا أيها الإخوة الأعضاء بعقول الكويتيين ـ حتى الأطفال صاروا يعرفون الأدوار التي كنتم تقومون بها ومازلتم في مسرحياتكم، واعملوا كما يعمل البعض من الاخوة الاعضاء بجد للارتقاء بالكويت وذلك بتوفير احتياجات المواطنين عامة لكي يقوم المواطن باحترام وتقدير مواقفكم اتجاه الوطن والمواطنين.

مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

لكي تدوم النعم

النعم من مواهب الرحمن سبحانه، يفيضها بفضله وحكمته على الأفراد وعلى الأمم. وهي إفاضة محكومة بقانونية دقيقة تترابط فيها أجزاء الوجود بفاعلية خلابة وتناغم إبداعي عجيب، وقد شاءت الإرادة الإلهية أن يكون مجتمعنا من المجتمعات الغنية بالخيرات الربانية المادية والبشرية. تعيش بلادنا بارتفاع سعر برميل النفط وفرة مالية غير مسبوقة، فرص التعليم موفرة للجميع، لم يكن لدينا من يتصفون بالعاطلين عن العمل من أبنائنا الشباب، السكن اللائق كان موفرا للأسر جديدة التكوين، العقول المبدعة من تلاميذنا مازالت تحصد جوائز براءة الاختراعات عالميا. نعم متواترة، تقابلها مشاكل متفاقمة في مجال الخدمات الطبية ومخرجات التعليم، وضيق فرص في سوق العمل أوجد لنا ألوفا من الشباب الذين يعانون البطالة، هذا وقد علا الأنين من الفساد الإداري والفساد المالي والمطالبة بقوانين مكافحتهما.

لماذا لم تثمر النعم الإلهية تقدما مدنيا كما ينبغي في مجتمع الرفاهية كمجتمعنا، لابد وأننا قد عاكسنا قانونية الطبيعة التي لا تثمر إلا مزيدا من النعم والرفاه لمن يسير في مسارها الرباني المرسوم لقوله تعالى (وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي شديد) إبراهيم:7، والكفر هنا كفران النعم في مقابل شكرها.

الشكر الفعلي للنعم يتحقق باستثمارها بشكل يضاعف خيرها ونماءها، وذلك يتطلب في مجال الخيرات الجماعية عقول وقلوب تفكر وتستطيب خدمة الآخرين ونفعهم، فتبدع في مجال إدارة الثروات المادية والبشرية وتنميتها. فماذا ينقصنا في هذا المجال لنديم ما بين أيدينا من نعم ونستمتع بها ونضاعفها أكثر فأكثر؟

الذي ينقصنا هو روح العطاء لهذا الوطن الغالي، إذ أصبح الكثير منا يفكر بحدود مصالحه الشخصية فيسعى إلى مضاعفة رصيده الخاص وتحقيق مطالبه الفردية والفئوية، والذي بطبيعة الحال المحكومة بالقوانين الإلهية في نهاية المطاف سيفقد ما كان قد جمعه منها على حساب مصالح الوطن والمواطنين. من قوانين النماء التي تبقي النعم وتضاعفها قانون الإفراغ الذي يقضي الله به الزيادة في عطائه السخي لمن يحدث إفراغا هادفا لموجوداته الذهنية والمادية في سد حاجات الآخرين أفرادا وبلدا. وهذا القانون يقضي بأنه كلما ازداد الفراغ سعة في عملية العطاء وكبر حيزه ازدادت قابلية اجتذاب النعم لصالح الشخص المعطي في مقابل تحقق الشكر الفعلي العملي في بناء الحياة من حولنا على مستوى إحياء الأفراد والوطن.

فمتى ننتبه للتعاطي الذكي مع نعمة الوطن المعطاء، لمضاعفة رصيد المواطنين ورصيدنا وفق القوانين الربانية الجاذبة للنعم المباركة في الدنيا والآخرة؟